

المقابلة

عون لسليمان: ستخسر الطعن في



لا يزال العماد ميشال عون معارضاً بامتياز، حتى لو كان في قلب الموالاتة وفي الحكومة التي له فيها حصة وازنة، معارضته تشمل أكثر من ملف: يعارض أي مشروع انتخابي لا يؤمن المناصفة، لذا فإن تمسكه بـ«الإرثوذكسي» نهائي، ويعارض رئيس الجمهورية في توجهه إلى الطعن فيه إذا أقر. ويعارض التمديد لمجلس النواب ولرئيس الجمهورية ولقائد الجيش والمدير العام لقوى الامن الداخلي. ويعارض أداء الحكومة

هيام القصيفي

■ لم تكن متحمساً للمشروع الارثوذكسي في البدء، اليوم تدافع عنه بشدة، هل هذا الدفاع نهائي؟
هذا هو الحل الوحيد لمشكلتنا الانتخابية في لبنان، لأسباب عدة. هناك تعطيل للديموقراطية في العملية الانتخابية في تشكيل الطوائف اللبنانية حالياً. سابقاً كانت هناك ثنائية في كل الطوائف، مثلاً كان يوجد في عكار مسيحيون، وضعفهم من السنة، لكن وجود ثنائية

المعارضة قد تستخدم الوضع الأمني ذريعة لتأجيل الانتخابات (ارشيف)

يكون المشروع غير دستوري إذا مس بالمادة الدستورية. هناك سطو على حقوق المسيحيين. لا بل إن تعاملهم بهذا الأسلوب يعني أنهم يفرضون خوة وليس قانون انتخاب. يخترعون اليوم مقولة «لا أحد يجب أن يربح». إذا كان الأمر كذلك، فليعضونا حصتنا وليأخذوا حصتهم وتنتهي القصة. عيب هذا الكلام في بلد فيه دستور وقوانين. وعلى أي حال من يقول إننا سنفوز في المشروع الارثوذكسي؟

■ الانطباع الأول هو أنه يجعل قوى 8 آذار هي الرابحة فيه.

خطأ. وليسألو الدكتور سمير جعجع. هو يقول إن شعبية العماد عون انخفضت تحت المعدل، وإنني أصبحت متكافئاً معه. واليوم، بعد القانون الارثوذكسي، تتحسن حصته لأنه يؤيد تحصيل حقوق المسيحيين، وهذا يعني أن هناك خطراً علينا.

■ هل القوات والكتائب لا يزالان على الهدف نفسه الذي انطلقتم به كفريق واحد، وسبب خلافهما مع حلفائهما، رغم أنهما قدما مشاريع أخرى؟

أنا لا أفهم لماذا يقدمان مشاريع أخرى. هل يريدان الانسحاب من أجل مشروع آخر في اللحظة الأخيرة؟ أما لجهة حلفائهما، فلا أعتقد أنهما سيخسرانهم في أي قانون، لأن حلفاءهما ليس لديهم أي حليف آخر مسيحي. لا هم سيأتون إلي ولا أنا سأذهب إليهم. إذا هم ملزمون بعضهم ببعض في المجموعة نفسها. إلا إذا كانت هناك علاقات لا تعرف أين تبدأ وأين تنتهي.

■ عملياً المشروع الارثوذكسي لن يمر لأنه لا يحظى بموافقة رئيس الجمهورية الذي يريد الطعن فيه؟

ونحن سنطعن في أي قانون آخر. وطعنه سيخسر. أقول لرئيس

الجمهورية: لا تعذب حالك بالطعن، هذا القانون لا يخضع للتوافق. القانون هو الية انتخاب، ولا علاقة له بالنص الدستوري. ولو أتى كل دستوري العالم لا يستطيعون تفسير الدستور كما يريدون. القانون الذي يوصل 64 مسيحياً بأصوات المسيحيين هو الوحيد القانوني والدستوري.

هل تعتقد أن الرئيس نبيه بري قد يوافق على السير في مشروع لا يحظى بتغطية سنوية؟
هذه قصة حقوق، وليس إذا اتفق اثنان على أخذ حصتنا يكونان على حق. يحضر السنة أو لا يأتون تلك مشكلتهم. أنا أريد 64 نائباً مسيحياً. أنا لم أعمل قانوناً لي، وهو لا يخص حزباً، بل يتعلق بحقوق المسيحيين،

هل تعتقد أن الرئيس نبيه بري قد يوافق على السير في مشروع لا يحظى بتغطية سنوية؟

هذه قصة حقوق، وليس إذا اتفق اثنان على أخذ حصتنا يكونان على حق. يحضر السنة أو لا يأتون تلك مشكلتهم. أنا أريد 64 نائباً مسيحياً. أنا لم أعمل قانوناً لي، وهو لا يخص حزباً، بل يتعلق بحقوق المسيحيين،

أكيد، ولا سبب لدي للتنازل. أنا لا أرفض أي مشروع بالمطلق من دون أي سبب، إلا إذا كان لا يعطينا حصتنا الكاملة. أوافق على أي مشروع يعطيني 64 نائباً. وما عرض حتى الآن عليّ من مشاريع هم يريدون منها جوائز ترضية. عشرة نواب من هنا وخمسة من هناك.

■ التقيت أخيراً المطران سمير مظلوم. هل هناك دعوة للقاء القيادات المسيحية مجدداً في بركي؟ وهل لديك تحفظ على ذلك؟
تبادلنا مع المطران مظلوم وجهات النظر، ولا دعوة حالياً إلى اللقاء ولا تحفظ لدينا، وإذا تمت الدعوة فسنبلي، ويمكن أن تظهر الاسبوع المقبل ضرورة لعقد هذا اللقاء. وإذا دعانا غبطة البطريرك فسنبلي.

حين وجد حزبا الكتائب والقوات أن الارثوذكسي قد يصل إلى حائط مسدود، وضعا خيارات بديلة، وأنت؟
أعجبهم أو لا، المشروع الارثوذكسي هو الوحيد القانون الصحيح، والقبول به إلزامي وليس رضائياً، مع احترامنا لرئيس الجمهورية وللجميع. يعني أنك تذهب بالمشروع إلى النهاية؟

لا للداتا والأصولية تصك ولا تحكم

الحاضر لها، ولا إمكانيات لديها لتتمدد. هي تصل إلى الحكم لكنها تفشل، لأن لا حلول لديها، فهي ردة رجعية لا إمكانيات لها للحكم. ونحن نرى ما حصل في تونس وليبيا ومصر. الموضوع الاصولي لا يخيفني وهو يقضي على بيئته. في سوريا، الشعب السوري الذي كان يريد رحيل النظام صار يصلي كي يبقى النظام مستقراً. ولا حل إلا بالحوار من أجل ضبط البلد، بعد استباحة حياة الناس وأعراضهم وأموالهم. ما حصل أدى إلى رد فعل شعبي فأصبحوا يفضلون الحكم الذي لم يكونوا يحبونه لأنه أصبح نعمة عليهم.

المسؤولين والمجرمين. وأنا لا أسمى لأنه لا إثباتات لدي.

■ يقبل لبنان على استحقاق المحكمة الدولية والانتخابات. فإلى أي مدى يمكن أن يؤثر ذلك على الوضع الأمني؟

الاستقرار بحده الأدنى محافظ عليه. ففي ميزان القوى، القوى لا يريد أن يضرب الاستقرار والضعيف لا يقدر.

■ وماذا عن دخول عوامل أصولية على الخط؟

العوامل الاصولية تؤدي نفسها والمجتمع

داتا ضد الدستور ولن نعطيها.

■ لكن الرئيس نجيب ميقاتي يقول إنه المرجعية؟

لا يحق له أن يقول ذلك، واللجنة المختصة تقول عكس ذلك، والقانون 140 واضح. لا يجوز الدخول في حميميات الناس والتنصت عليهم. لنبقى كما في كل دول العالم التي تحترم نفسها. الإجراء يحصل لأنه لا توجد مكافحة حقيقية. صار المجرمون أذكى من رجال الأمن. وقعت عمليات اغتيال ولم يكشف عن مرتكبيها، وهناك أناس يهربون من السجن، هناك تورط وشراكة بين

يرفض العماد ميشال عون إعطاء all داتا. وحين نسأله عن حديثه عن «الوضع الأمني والخطف، ورفضه طلب الأجهزة الأمنية للداتا»، يجيب: «اليوم الداتا معهم على الأرض. من قتلوا العسكريين معروفون، فليذهبوا للقبض عليهم. هناك عمليات اغتيال وقعت منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري وما بعده، وكانت الداتا معهم وجهاز الامن معهم، فماذا فعلوا بها؟ أنا وحدي قبضت على المرتكبين في ثلاث محاولات لاغتيالي، وكانوا لبنانيين بالتعاون مع غازي كنعان، ولم يكن لدينا داتا. الداتا الموجوة في القانون 140 سيأخذونها، ولكن all

سنوية (كما هي الحال دوماً عند المسيحيين) في ذلك الوقت، سمح بأن يكون للمسيحيين صوتهم المؤثر، ولم تكن الثنائية تؤدي التمثيل الصحيح. اليوم يوجد «بلوك» سني وشيعي ودرزي، وكي ينجح المرشح المسيحي يجب أن يكون تحت سيطرة البلوك المحلي. لذا خسرتنا تأثيرنا على تمثيلنا، وهذا ما رأيناه عام 2005، حين لم يتمكن اثنان وسبعون في المئة من المسيحيين من أن يوصلوا نائباً إلا في المناطق المسيحية.

القانون الحالي يعطي حجماً معيناً من الحقوق المسيحية التي ينص عليها الدستور في المادة 24 لجهة المناصفة وضرورة توزيعهم على الطوائف وتمثيلهم جميع المناطق. انطلاقاً من هنا فإن أي قانون يبقى غير دستوري إذا لم يؤمن وصول 64 نائباً مسيحياً. والمشروع الارثوذكسي هو المشروع الكامل، لأنه يسمح بتمثيل كل الطوائف ولا يضيّع أي صوت، كما هي الحال اليوم. فهناك، مثلاً في الجنوب 30 ألف ماروني لا يصوتون أو أصواتهم «ميتة» لأنها غير مؤثرة. وهناك 14 ألف مسيحي في المنية - الضنية، وخمسة آلاف في النبطية و11 ألفاً في صور و15 ألفاً في رميش لا تمثل حقيقياً لهم. هناك 460 ألف مسيحي إما مهمشون أو محرومون، فماذا يتبقى إذا من التصويت المسيحي؟ لا شيء. ثانياً، لا يعبرنا أحد بأن مشروعنا غير دستوري ويحتاج إلى تفاهم.